

للجزائر



# تقرير رصد الوضع الاقتصادي

التصدي للتحديات  
المناخية ودعم  
التنمية المستدامة

خريف 2025



البنك الدولي  
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD  
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





# ملخص تنفيذي

استمرّ النموّ قوياً خارج قطاع المحروقات خلال النصف الأول من عام 2025، في حين تباطأت وتيرة التضخّم، غير أنّ الضغوط الخارجيّة والماليّة لا تزال كبيرة.

خلال النصف الأول من عام 2025، ساهمت القطاعات خارج قطاع المحروقات والاستثمار القوي في دعم النموّ الاقتصادي. بعد نموّ بنسبة 4.1 في المائة سنة 2023 و3.7 في المائة سنة 2024، بلغ النموّ الحقيقي للناتج الداخلي الخام 4.1 في المائة سنوياً خلال النصف الأول من عام 2025، مدفوعاً بالنشاط القوي لقطاع خارج المحروقات. كما تسارع نموّ الاستثمار، مما حفّز الواردات، في حين ظلّ استهلاك الأسر قوياً رغم تباطؤ الاستهلاك العمومي. وتشير بيانات الأرقام الصناعيّة المعتمدة على الإضاءة الليلية إلى استمرار النموّ المتين والشامل في القطاعات خارج قطاع المحروقات خلال النصف الأول من عام 2025. وقد كان هذا النموّ واسع النطاق، مدعوماً بإنتاج زراعي صامد ونموّ في قطاع الخدمات مدفوع بطلب الأسر، في حين تقلص الناتج الداخلي الخام للمحروقات بنسبة 2.0 في المائة.

واصل التضخّم تباطؤه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مدفوعاً بتراجع أسعار المواد الغذائيّة. وبعد أن بلغ التضخّم 9.3 في المائة في العامين 2022 و2023، انخفض إلى 4.0 في المائة سنة 2024. واستمرت وتيرة التراجع في من عام 2025 ليصل التضخّم إلى 1.7 في المائة سنوياً، نتيجة تباطؤ أسعار المواد الغذائيّة، ولا سيّما الأغذية المصنّعة. وقد اتّسع هامش سعر الدولار الأمريكي في السوق الموازي، مرتفعاً من 67.7 في المائة في 2024 إلى 75.4 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025. كما تباطأ نموّ الكتلة النقدية، بينما ظلّ الائتمان للقطاع الخاصّ متيناً خلال نفس الفترة. وخفض بنك الجزائر سعر الفائدة الرئيسيّ من 3 إلى 2.75 في المائة، كما وخفض نسبة الاحتياطيّ الإلزاميّ من 3 إلى 2 في المائة في نهاية شهر أوت 2025.

أدى انخفاض صادرات المحروقات، إلى جانب تزايد الواردات المدفوعة بالاستثمار، إلى ضغط كبير في الميزان الخارجي خلال النصف الأول من عام 2025. وبعد تسجيل أول عجز في ثلاث سنوات بسبب انخفاض إنتاج وتصدير المحروقات إثر تقليص حصص منظّمة أوبك سنة 2024، توسّع عجز الحساب الجاري بسرعة خلال النصف الأول من 2025

ليبلغ 10.5 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ2.9 مليار دولار (1.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام) في 2024، نتيجة انخفاض أسعار و أحجام صادرات المحروقات وارتفاع الواردات المدفوعة باستثمار قوي. بلغت احتياطات الصرف الأجنبي 15.0 شهراً من الواردات في نهاية 2024، مقابل 16.4 شهراً في العام السابق، ومن المرجح أنّها تقلّصت أكثر خلال النصف الأول من 2025.

اتسع العجز المالي بشكل كبير في سنة 2024 مع تراجع إيرادات المحروقات. ففي سنة 2024، ارتفع عجز الميزانية من 5.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2023 إلى 13.8 في المائة، نتيجة انخفاض إيرادات المحروقات من 19.1 إلى 11.1 في المائة من الناتج، بفعل تراجع الأسعار والكميات المصدّرة. وتراجعت الإيرادات الجبائيّة من 10.4 إلى 9.4 في المائة من الناتج، في حين ظلّت النفقات العموميّة مستقرة عند حوالي 37 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وبلغ عجز الميزانية خارج إيرادات المحروقات 24.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وفي سياق نموّ قويّ، يعكس العجز الإجماليّ المرتفع توسّع العجز الهيكلّي، الذي قدّر بـ10.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2024.

**من المتوقع أن يظلّ النموّ قوياً، في حين تستمرّ الاضطرابات بالحسابات الخارجيّة والماليّة.**

من المتوقع أن يتسارع النموّ قليلاً في عام 2025 بفضل صمود القطاعات خارج قطاع المحروقات. ففي السيناريو المرجعي، يُتوقّع أن يبلغ نموّ الناتج الداخلي الخام 3.8 في المائة سنة 2025 مدعوماً باستمرار النمو واسع النطاق في القطاعات خارج قطاع المحروقات. من المتوقع أن يستمر الاستهلاك الخاص في تحفيز قطاع الخدمات وأن يظل الإنتاج الزراعي قوياً، وأن يبقى الاستثمار نشطاً مؤدياً إلى ارتفاع الواردات. كما يُتوقّع أن يتباطأ النمو خارج قطاع المحروقات بشكل طفيف، لكنه سيظل قوياً في عامي 2026 و2027. ومن المتوقع أن يتبع إنتاج المحروقات انتعاشاً تدريجياً لخصص منظمة أوبك خلال فترة التوقعات.

كما من المتوقع أن تستمر الاختلالات في الحسابات الخارجيّة والميزانية في ظلّ أسعار منخفضة نسبياً للمحروقات. مع الرفع التدريجي لخصص

منظمة الأوبك وبقاء أسعار المحروقات، من المرجح أن تتفوق وتيرة نموّ الواردات المدفوعة بالاستثمار على نموّ الصادرات، ممّا سيزيد من عجز الحساب الجاري. هذا العجز الكبير قد يؤدي إلى انخفاض احتياطات الصرف في السيناريو المرجعي. وفي غياب سياسات أقوى لضبط النفقات العمومية، سيبقى عجز الميزانية مرتفعاً خلال فترة التوقعات، رغم انخفاض طفيف في النفقات في إطار ميزانية متوسطة المدى للحكومة لسنة 2027. ومع استنفاد المدخرات الناتجة من عائدات النفط، من المرجح أن تتحوّل العجزات المالية إلى زيادة في الدين العمومي.

### تظل أسعار المحروقات المتقلّبة الخطر الرئيسيّ على المدى القصير، بينما تشكل جهود إزالة الكربون على الصعيد العالمي تحدياً للتوقعات على المدى المتوسط والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

إن عودة العجز المزدوج يؤكد أن الاقتصاد الجزائري معرض لتقلبات أسعار المحروقات. فمع التقلبات الأخيرة في الأسواق العالمية للنفط والغاز، تدهورت الحسابات المالية والخارجية بسرعة، ما أظهر حساسية الإطار الاقتصادي الكلي لتقلبات الأسواق العالمية. كما تزيد حالة عدم اليقين التجاري والتوترات الجيوسياسية الحديثة من المخاطر المستقبلية. إن وجود إطار اقتصادي أقوى، يشمل تعزيز مستوى الإيرادات الداخلية، وتحسين إدارة عائدات النفط، ووضع قواعد مالية صارمة، من شأنه أن يحدّ من تعرّض الاقتصاد لصدّات أسعار المحروقات.

تؤكد المخاطر المتزايدة لتغيّر المناخ أهمية إدماج الاعتبارات المناخية في استراتيجية التنمية الوطنية. فعلى المدى القصير، يبقى النموّ

مرتبطاً بالظروف المناخية التي تتسبّب بشكل دوري في موجات جفافٍ تؤثر على الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الغذائية واحتياجات الاستيراد. كما تواجه الجزائر ارتفاعاً في درجات الحرارة وتراجعاً في معدلات الأمطار، ممّا يزيد من ندرة المياه. وستختلف الآثار عبر المناطق، حيث سيكون القطاع الزراعي في الشمال الغربي والهضاب العليا الأكثر تأثراً. تسلط هذه المخاطر الضوء على ضرورة وضع سياسات تكيف مناسبة لحماية الإنتاج والشركات والأسر.

ينبغي أن تأخذ استراتيجية النموّ في الجزائر بعين الاعتبار الجهود العالمية لإزالة الكربون والعوامل الهيكلية الأخرى التي تواجه الاقتصاد المعتمد على المحروقات. تواجه الجزائر ثلاث تحولاتٍ هيكلية رئيسية تُهدّد نموذجها الاقتصادي القائم على المحروقات. أولاً، مع تسارع اعتماد التكنولوجيات النظيفة والمقتصدّة للطاقة، من المتوقع أن يتباطأ الطلب العالمي على المحروقات، ما سيؤدّي إلى انخفاض هيكلي في الأسعار. ومن المنتظر أن يبلغ الطلب العالمي على النفط ذروته سنة 2030، ثمّ يبدأ بالانخفاض. ثانياً، يستمرّ العرض العالمي من النفط في الارتفاع، ممّا يضغط أكثر على الأسعار. ثالثاً، تتناقص احتياطات الجزائر في حين يتزايد الطلب الداخلي، ما يقلّل من الكميات المخصّصة للتصدير. في حين أن إصلاح دعم الطاقة واكتشافات الجديدة قد تبطئ من وتيرة استنفاد الاحتياطات الجزائرية، وتزيد من الاحتياطات المتبقية وتعزز من الكميات المتاحة للتصدير، فقد استنفد البلد أكثر من 60% من احتياطياته المؤكّدة. وعلى المدى القصير، سيبدأ تطبيق آلية تعديل الكربون على الحدود للاتحاد الأوروبي سنة 2026، فرضاً رسوماً إضافية على عددٍ من المنتجات كثيفة الكربون المصدّرة إلى الاتحاد، مثل الأسمدة، والحديد، والصلب، والإسمنت، وهو ما سيؤثر بشكل ملحوظ على الصادرات الجزائرية. وبشكل عامّ، تمثّل هذه العوامل تحدياً كبيراً للنموذج الاقتصادي الجزائري وتوازنه المالي والخارجي، وتؤكد أهمية تنويع الاقتصاد وتقليص كثافته الكربونية.





مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433